

الفصل الأول:

المجتمع المدني: نظرياته، أبعاده وواقعه.

- مقدمة:

- أولاً: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني:

1- نظريات العقد الاجتماعي.

2- هيجل.

3- ماركس.

4- غرامشي.

5- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي.

- ثانياً: خصائص المجتمع المدني الحديث:

1- مقومات المجتمع المدني.

2- مؤسسات المجتمع المدني.

3- أدوار المجتمع المدني.

- ثالثاً: واقع المجتمع المدني:

1- في دول الغرب.

2- في العالم العربي.

3- في الجزائر.

- خاتمة

مقدمة:

عرفت المجتمعات الإنسانية ظاهرة المجتمع المدني منذ قرون عديدة قبل أن يظهر المصطلح في سياق فلسفات التنوير التي عرفتها أوروبا منذ القرن السابع عشر في خضم حركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد وأنماط العلاقات الاجتماعية جسدت في النهاية النهضة الأوروبية الحديثة. ومنذ ظهوره شهد المفهوم سلسلة من التغييرات المرتبطة باختلاف المفكرين والفلاسفة من جهة، وباختلاف المجتمعات وتغير ظروفها من جهة أخرى. وقد انتقل هذا المفهوم إلى الثقافة العربية من خلال التأثير بالفلسفات الغربية والاحتكاك بالمجتمعات الأوروبية، ولهذا لم يستخدم الخطاب العربي هذا المصطلح حتى وقت متأخر من القرن العشرين. وقد انعكس ضعف التأصيل النظري للمجتمع المدني على مستوى الفكر العربي على المجتمع وبنائه وتنظيماته المدنية على مستوى الممارسة، وهذا كله ما سنحاول التطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي تم تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي:

- أولاً: التيارات النظرية والفلسفية التي أسست لهذا المفهوم.
 - ثانياً: خصائص المجتمع المدني، وذلك حسب التداول الفكري الحديث للمفهوم، ومن خلاله يتم التطرق إلى ركائز ومقومات المجتمع المدني، وكذا إلى مؤسساته، ومن ثم الأدوار المنوطة به.
 - وثالثاً: واقع المجتمع المدني، أو بتعبير آخر المجتمع المدني كممارسة واقعية وتجربة تاريخية وذلك على مستوى المجتمعات الغربية، الوطن العربي، ثم الجزائر، في محاولة للربط بين الفكر النظري والواقع المعاش.
- وينتهي الفصل بخاتمة تشكل حوصلة لأهم ما جاء فيه من جدالات وأطروحات يمكن تمكن الاستفادة منها في المعالجة النظرية والمنهجية لمعطيات البحث.

أولاً: التيارات النظرية المؤسسة للمجتمع المدني

تبلور مفهوم المجتمع المدني في أوروبا خلال نهاية النصف الأول من القرن السابع عشر، لينتقل بعد ذلك إلى أمريكا الشمالية. وبعد احتلاله مركز الصدارة في نظريات التغيير الاجتماعي لما يقرب قرنا من الزمن سجل المفهوم تراجعاً وانسحاباً لما يقرب من نصف القرن، ليشهد عودة متدرجة خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين تكثفت في بداية التسعينيات إثر تحولات دول أوروبا الشرقية. وكما كان بروزه لأول مرة مصاحباً لحركة اجتماعية تغييرية واسعة شملت الثقافة والسياسة والاقتصاد ومختلف أنماط العلاقات الاجتماعية، فإن فترات المد والجزر التي عرفها هذا المفهوم على امتداد تاريخه تمكن أن تنبئ عن طبيعة واتجاه التحولات التي تعرفها المجتمعات التي يتموقع فيها هذا المفهوم.

1- نظريات العقد الاجتماعي: (تجاوز المنظور الديني للدولة)

تبلور مفهوم المجتمع المدني في سياق نظريات العقد الاجتماعي؛ حيث كان مرادفاً لمفهوم المجتمع السياسي أو المجتمع المؤسس بناءً على العقد الاجتماعي. ومن أبرز مفكري هذه النظريات: توماس هوبز، جون لوك، وجان جاك روسو.

-توماس هوبز Thomas Hobbes (1679-1588):

لقد افترض هوبز أن حالة الطبيعة التي كان يعيشها الإنسان هي حالة حرب مطلقة حيث يعد الإنسان ذنباً لأخيه الإنسان، ولهذا فقد تم تخلي الناس عن بعض حقوقهم لصالح حاكم يتمتع بالسلطة المطلقة، وذلك بدافع الحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والمحافظة على حقوقهم وحررياتهم. يقول هوبز في تعريف للمجتمع المدني: "الطبيعة لم تغرس في الإنسان غريزة الاجتماع، والإنسان لا يبحث عن أصحاب إلا بدافع المنفعة والحاجة. إن المجتمع المدني (السياسي) هو ثمرة مصطنعة لميثاق اختياري لحساب قائم على المنفعة... فنقل الحق الطبيعي المطلق -الذي يملكه كل واحد في كل شيء- إلى شخص ثالث بعقد يتم بين "كل واحد وكل واحد" هو

الاصطناع الذي يكون من الناس الطبيعيين مجتمعا مدنيا (سياسيا)"⁽¹⁾. فالمجتمع المدني عند هوبز هو المجتمع السياسي (المنظم في دولة).

-جون لوك (1704-1630) John Locke:

أما جون لوك فينطلق في فلسفته من اعتبار حالة الطبيعة حالة سلم وحسن نية، ومعرفة متبادلة ومحافظة متبادلة؛ فهي حالة تقوم على الحرية الكاملة والمساواة، ولكن تنقصها الضمانات اللازمة لعدم حدوث استثناءات (حالة الحرب، مخالفة القانون الطبيعي، الجريمة... الخ). والمجتمع المدني هو الرد على هذه الحاجات؛ وذلك بإيجاد سلطة تسن القوانين وتفسرها وتنفذها بشكل محايد ومعترف به اجتماعيا، وبانسجام مع قانون الطبيعة. إن الدولة إذن قد ولدت محدودة نتيجة لاستنباطها من حالة طبيعية تتدبر ذاتها دون دولة، وهذه الأخيرة إنما تتدخل لمنع الاستثناءات (الجريمة، الحرب... الخ) وليس لتنظيم القاعدة (السلم الاجتماعي). إنها تعكس الحاجة إلى صلاحية الإكراه حتى يقوم حكم القانون⁽²⁾. لذلك فقد تخلى أفراد المجتمع الطبيعي عن حقهم في إدارة شؤونهم العامة لسلطة جديدة قامت برضاهم، والتزمت بصيانة حقوقهم الأساسية، والتزم الأفراد كذلك بطاعة تلك السلطة في الحياة والحرية والتملك طالما التزمت بعناصر ذلك الاتفاق معهم، أما إذا خرجت عليه فإنها تفقد كل أسس طاعتهم لها، ويصبح من حقهم أن يثوروا عليها، ويحلوا محلها سلطة لأخرى أكثر اتساقا في احترامها لحقوقهم⁽³⁾، وقد فضل لوك العزل المنظم للسلطة عن طريق الانتخابات الدورية.

-جان جاك روسو (1778-1712) J. J. Rousseau:

إن حالة الطبيعة عند روسو ليست حالة انفصام مع قوانين العقل السليم، وإنما هي حالة محايدة أخلاقيا؛ تتميز بالانسجام مع الذات والاكتفاء الذاتي. ويتم الابتعاد عنها نتيجة لنشوء مؤسسة الملكية أو مع نشوء الحيازة التي تحتاج إلى مؤسسة

(1): أحمد توفيق المديني: المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1997، ص 53.

(2): المرجع نفسه، ص-ص، 83-84.

(3): محمد زاهي المغيربي: المجتمع المدني والدولة دلالات المفهوم وإشكاليات العلاقة:

www.mshwi.20.com/cgi-bin/b/762/64/dXN/cmjhbm5lcg==/is/880/?ns-2192

الملكية الاجتماعية لحمايتها ومشروعية اللامساواة التي تصاحبها⁽¹⁾. يقول روسو: "إن أول من سيج أرضاً وقال "هذا ملك لي"، ووجد أناساً سذجاً بما فيه الكفاية ليصدقوا قوله هو المؤسس الحقيقي للمجتمع المدني... لم تتكون فكرة الملكية هذه دفعة واحدة في العقل البشري، فقد احتاج الإنسان إلى الكثير من التقدم وإلى اكتساب قدر لا بأس به من المهارات العلمية والمعارف... حتى يصل إلى هذه النهاية الأخيرة للحالة الطبيعية⁽²⁾.

والدولة عند روسو تكون عقداً يتخلى فيه كل فرد عن حريته للجميع؛ فالعقد عنده يؤسس شعباً قائماً سواء برؤسائه أو من دونهم، وإرادة عامة لا تتجزأ ولا تنتقل، ولا يمكن التنازل عنها إلا إذا تنازل الشعب عن كونه شعباً. وبهذا فإن الصلاحية المطلقة للحاكم تنتقل عند روسو لتصبح سيادة مطلقة للشعب⁽³⁾. إن التعاقد هو عملية تحول الإنسان الطبيعي إلى إنسان مدني (أو مواطن).

يتضح من خلال هذا الطرح أن مفهوم المجتمع المدني ظهر في القرن السابع عشر في إطار منظومة فلسفية سياسية معادية لنظرية الحق الإلهي للملوك، ومن هنا كان اقترانه بالمجال الدنيوي؛ حيث فصل بين الدين (السلطة الكنسية) والدولة، لتصبح الدولة والقوانين والمؤسسات نتاج العقل والتجربة التاريخية المستقلة من هيمنة المقدس. ولهذا كان المجتمع المدني يرادف مفهوم الدولة أو المجتمع المنظم تنظيماً سياسياً، أو المجتمع والدولة معاً، وذلك في سياق يتوازى فيه التنظير والفلسفة مع التحولات التاريخية في أوروبا.

2- هيجل: (المجتمع المدني كمجال للتنافس بين المصالح

المتعارضة)

انطلق الفيلسوف الألماني جورج وليام هيجل (1770-1831) G.W.Hegel

من فكرة العام والخاص؛ إذ يرى أن العام يجب أن يتطور من الخاص لا أن يفرض عليه من الخارج، وهذه الحاجة إلى تطوير العام من الخاص هي التي تضمن عدم

(1): توفيق المديني: مرجع سبق ذكره، ص 114.

(2): المرجع نفسه، ص 57.

(3): أحمد شكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 20.

الانتقال التعاقدى المفاجئ من الفرد إلى الدولة، بل تجعله انتقالاً متوسطاً من العائلة إلى الدولة، وهذا التوسط هو الذي أوجد مؤسسات المجتمع المدني. فالعقد عند هيجل إذن لا ينشئ دولة وإنما مجتمعاً مدنياً⁽¹⁾. وقد أعطى هيجل صورة مخالفة للمجتمع المدني؛ إذ أنه مجتمع تسوده الفرقة والصراع والتمزق في غياب الدولة، فهو متكون من أفراد لا يرون غير مصالحهم الخاصة، ويتعاملون فيما بينهم لتحقيق مصالحهم المادية. فالمجتمع المدني هو مجتمع الحاجة والأناية، ولهذا فهو في حاجة إلى المراقبة المستمرة من طرف الدولة⁽²⁾، فالاستقرار والوحدة لا يتحققان لهذا المجتمع إلا في وجود الدولة التي تضي عليه طابعاً أخلاقياً وتوجهه نحو غاية محددة.

إن مفهوم المجتمع المدني عند هيجل لا يتطابق مع مفهوم الدولة أو المجتمع السياسي كما هو الحال عند فلاسفة العقد الاجتماعي، بل يستخدمه ليشير إلى المجال المتوسط بين الأسرة والدولة، مجال إنتاج وتبادل الخبرات المادية، مجال المبادرة الخاصة والمصلحة الخاصة، مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة. وينكر هيجل الانسجام الذي تفرضه نظريات العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع المدني، مؤكداً عجز هذا الأخير عن تحقيق العقل والحرية من تلقاء ذاته، ويرى أن الدولة هي الإطار القوي القادر على تحقيق ذلك⁽³⁾، فالدولة من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدني، بل هي في نظره "الإرادة المقدسة"، بمعنى أنها عقل كائن على الأرض، وهي بذلك تمتلك السلطة المطلقة التي تجعل من تسلط الدولة السياسي - وحتى دكتاتوريتها- على المجتمع المدني أمراً محتوماً⁽⁴⁾.

ويعتمد المجتمع المدني على الدولة حتى في القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية التي لا يستقيم أداؤها من دون التنظيمات التي تضعها الدولة، ومن جهة أخرى فوسيلة الدولة في توجيه أفراد المجتمع نحو غايتها الأخلاقية هي العمل من خلال الطوائف والاتحادات المهنية، ومن خلال الطبقات

(1): عزمي بشارة: المجتمع المدني دراسة نقدية (مع إشارة للمجتمع المدني العربي)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص130.

(2): أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص22.

(3): محمد زاوي المغربي: المجتمع المدني والدولة، مرجع سبق ذكره.

(4): توفيق المديني: مرجع سبق ذكره، ص62.

والمجتمعات المحلية، والتي من دونها يتحول المواطنون إلى مجرد تجمع من دون هوية⁽¹⁾.

ويتضمن المجتمع المدني حسب هيجل اللحظات الثلاثة التالية⁽²⁾:

- منظومة الحاجات.

- تنظيم العدالة (القضاء والشرطة).

- التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية.

إن المتأمل لفلسفة هيجل يلاحظ أن رؤيته الخاصة للمجتمع المدني عكست تقييمه لأحوال المجتمع الألماني في بداية القرن التاسع عشر قبل أن تتحقق وحدته، وقد اعتبر هيجل أن خروج المجتمع الألماني من أزمته يرتبط بظهور الدولة الواحدة التي ترشد تطوره وتقوده على سلم التطور⁽³⁾.

3-ماركس: (المجتمع المدني باعتباره القاعدة المادية المؤسسة

للدولة)

رغم أن فلسفة المفكر الألماني كارل ماركس (1818-1883) قد تأثرت بشكل كبير بفلسفة هيجل إلا أن تصورهما للعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايرا لتصور هيجل، مثلما كان تصورهما لطبيعة العملية الجدلية ونوع القوى المحركة للتطور التاريخي؛ ففي سياق نقده لمثالية هيجل نظر ماركس إلى المجتمع المدني باعتباره الأساس الواقعي للدولة، وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج، أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنى الفوقية بما فيها من دولة ونظم وحضارة ومعتقدات. بعبارة أخرى إن المجتمع المدني عند ماركس هو مجال للصراع الطبقي، وهو يشكل كل الحياة

(1): محمد زاهي المغربي: المجتمع المدني والدولة، مرجع سبق ذكره.

(2): لمزيد من التفاصيل حول هذه اللحظات أنظر:

- توفيق المدني: مرجع سبق ذكره ص 63.

- عزمي بشارة: مرجع سبق ذكره ص 134.

- كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني، النشأة-التطور-التجليات، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3): محمد زاهي المغربي: المرجع نفسه.

الاجتماعية قبل نشوء الدولة⁽¹⁾. لقد كتب ماركس حول أهمية المجتمع المدني في الإيديولوجيا الألمانية يقول:

"إن شكل التعامل المحدد بالقوى الإنتاجية الموجودة في جميع المراحل التاريخية السابقة، والمحدد بدوره لهذه المراحل، هو المجتمع المدني، وإن لهذا المجتمع المدني مقدماته وأسسها في الأسرة البسيطة والمركبة... وإنه لمن الواضح سلفاً أن المجتمع المدني يشكل البؤرة الحقيقية والمسرح الحقيقي للتاريخ كله"⁽²⁾.
إن مفهوم المجتمع المدني عند ماركس في المعالم العريضة مع البنية التحتية، غير أن هذا المفهوم لم يعد كافياً كأداة تحليلية بالنسبة لماركس، ولذلك فقد توقف عن استعمال هذا المفهوم مفضلاً الانتقال إلى مستوى آخر من التحليل من خلال استخدامه لمفهومي البنية التحتية والبنية الفوقية، محاولاً بذلك تحديد الأسس المادية والإيديولوجية المؤطرة للوجود المجتمعي.

4- غرامشي: (المجتمع المدني كمجال للتنافس الإيديولوجي من أجل الهيمنة)

لقد عاد المفهوم للظهور بعد الحرب العالمية الأولى مع المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي ANTONIO GRAMSCI (1891 – 1937) الذي حاول أن يطرح موضوع المجتمع المدني في إطار نظرية السيطرة والهيمنة الطبقية، ويستخدمه في إعادة بناء استراتيجية الثورة الشيوعية. إن الجديد في التصور الغرامشي هو أن المجتمع المدني ليس مجالاً للمنافسة الاقتصادية كما أبرز هيجل وماركس، وإنما هو مجال للتنافس الإيديولوجي. يقول غرامشي أن المجتمع المدني هو "الهيمنة الثقافية والسياسية، حيث تمارس الطبقة الاجتماعية هيمنتها على كامل المجتمع كاحتواء أخلاقي للدولة"⁽³⁾. وبهذا اعتبر غرامشي المجتمع المدني فضاءاً للتنافس الإيديولوجي؛ فإذا كان المجتمع السياسي حيزاً للسيطرة بواسطة القوة أو السلطة، فالمجتمع المدني هو فضاء للهيمنة الثقافية الإيديولوجية. ووظيفة الهيمنة هي وظيفة

(1): أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص22.

(2): كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره ص73، نقلاً عن: ماركس وإنجلز: الإيديولوجيا الألمانية، ترجمة: فؤاد ديوب، دار دمشق، 1971، ص45.

(3): فريد باسيل الشيباني: المجتمع المدني:

توجيهية للسلطة الرمزية التي تمارس بواسطة التنظيمات التي تدعي بأنها خاصة مثل النقابات والمدارس ودور العبادة والهيئات الثقافية المختلفة⁽¹⁾.

وإذا كان المجتمع المدني لدى ماركس يتفق مع البنية التحتية فإنه لدى غرامشي جزء من البنى الفوقية، إذ يقول في أحد نصوصه: "إن ما نستطيع فعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين: الأول هو المجتمع السياسي أو الدولة، والثاني يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة من التنظيمات"⁽²⁾. إذن فبالنسبة لغرامشي هناك مجالان رئيسيان يضمنان استقرار أو سيطرة البرجوازية ونظامها: المجال الأول هو مجال الدولة وما تملكه من أجهزة، وفيه تتحقق السيطرة المباشرة (أي السياسية)، والمجال الثاني هو مجال المجتمع المدني وما يمثله من أحزاب ونقابات ووسائل إعلام ومدارس وكنائس... الخ، وفيه تتحقق وظيفة ثانية لا بد منها لبقاء أي نظام، هي الهيمنة الإيديولوجية والثقافية؛ ويعتبر المثقفون أداة هذه الهيمنة، ومن هنا اهتم غرامشي بإعادة تعريف المثقف وتحليل دوره والرهان الكبير الذي ألقى عليه في التحويل الاجتماعي، ومن ثم زج فكرة المثقف العضوي؛ إذ لا قيمة للمثقف عند غرامشي ولاضمان لفاعليته إلا إذا كان عضويًا، أي إذا ارتبط بمشروع طبقة سياسي، كما أن الهيمنة لا قيمة لها إلا كجزء أو مستوى من مستويات العمل لتحقيق السيطرة الاجتماعية؛ إنها ليست منافية للسياسة ولكن مكملتها، وتمييزة عنها، فالمجتمع المدني والمجتمع السياسي (الدولة) يسيران جنبًا إلى جنب، ويجمع بينهما في كل نظام وحدة ديناميكية السيطرة الاجتماعية⁽³⁾.

لقد أدخل غرامشي قطيعة جديدة في المضمون الدلالي للمفهوم باعتباره فضاءًا للتنافس الإيديولوجي، وذلك من خلال زجه المثقف العضوي في عملية تشكيل الرأي ورفع المستوى الثقافي، وفي ذلك كانت دعوته ملحة إلى ضرورة تكوين منظمات اجتماعية، ومهنية نقابية، وتعددية حزبية، لهدف اجتماعي صريح

(1): Roger Gerard schwartzenberg: *Sociologgi politique*, éd5, Montchrestien, Paris cedex15,1998, p73

(2): فريد باسيل الشيباني: مرجع سبق ذكره.

(3): برهان غليون: *المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية*، مداخلة في ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي (14-16 مايو 2001)، جامعة قطر، ص 03.

يضع البناء الفوقي في حالة غي متنافرة مع البناء التحتي، وإيجاد طريقة للتفاعل الحيوي المستمر بينهما⁽¹⁾. وهو بذلك للحزب الشيوعي الطامع للسيطرة الاستراتيجية جديدة لمعركة التغيير الاجتماعي (الشيوعي) من خلال العمل على مستوى المجتمع المدني وتعبئة المثقفين لكسب معركة الهيمنة الإيديولوجية ومن خلالها السيطرة على جهاز الدولة، خلافا لاستراتيجية لينين التي تعتمد التنظيم الاحترافي للثورة أو الانقلاب العسكري⁽²⁾.

إن مصطلح المجتمع المدني الذي انطلق مع أرسطو وراج عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذين لا تربطهم علاقات استلزام بعائلات أو عشائر سياسية، فالمجتمع المدني كان إبان الثورة الفرنسية عام 1789 تعني مجموع المواطنين في البلاد، والدولة كانت الإطار المواطنين المؤسسي⁽³⁾، وبعدها فصل هيجل مفهوم المجتمع المدني عن مفهوم الدولة، ليمثل وضعية متوسطة بين الأسرة والعلاقات السياسية في الدولة، أما عند ماركس فإنه نادرا ما ارتبط هذا المصطلح بالمجتمع، لكن هناك علاقة ثنائية بين المجتمع المدني (مجموعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية وقوى الإنتاج) مع الدولة (البنية الفوقية لظاهرة العلاقات الطبقيّة ضمن المجتمع المدني). أما في العقيدة الألمانية فإنها تناقش المجتمع المدني على أنه مصدر حقيقي لمسرح التاريخ بكامله، وذلك هو الذي يفسر الأحداث السياسية وتغييراتها، والقانونية، والنمو الثقافي الذي يحصل نمو بناء المجتمع المدني، وهكذا فإن مفهوم ماركس قد تم تبنيه من قبل غرامشي الذي يناقش العلاقة القسرية بين الدولة والوجه الاقتصادية للإنتاج الموجودة في المجتمع المدني، وهذه المساحة من الحياة الاجتماعية بدأت بالظهور على أنها تمثل محيط المواطن العادي ومواقفه الفردية، وقد طرح هذا الشكل من العلاقة بين المجتمع والدولة ووضعها في صيغة مفردة تتضمن تعارض حيايين

(1): فريد باسيل الشيباني: مرجع سبق ذكره.

(2): برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص 04.

(3): فريديريك معتوق: معجم العلوم الاجتماعية، أكاديميا، بيروت، 1998، ص 89.

إحداهما حياة خاصة والثانية حياة عامة، لعبا دورا مهما في التحليل الماركسي المعاصر للعقيدة والنفوذ⁽¹⁾.

5- المجتمع المدني في الفكر العربي الإسلامي:

يعتبر مصطلح "المجتمع المدني" من المفاهيم الغربية التي حاول الفكر العربي نقلها وتبينتها في الثقافة العربية، ويشير البعض من المفكرين إلى أن المفهوم غير جديد على الفكر العربي رغم أنه لم يرد باسم المجتمع المدني، حيث ظهر بمسميات مختلفة، ومقياس ذلك - كما يؤكد بوعلي ياسين - أن يوضع بتسمية أي كيان أو مجموعة كيانات في مقابل أو مواجهة الدولة وسلطتها⁽²⁾، وهو ما يتجلى مثلا في فكر "ابن خلدون" في سياق حديثه عن الفصل بين العمران البشري والسياسة المدنية والسياسة الشرعية، وكذلك في طروحات وقضايا فكر النهضة العربية الحديثة عند رفاة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، وبدرجة أقل في كتابات جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي،... وغيرهم ممن اهتم بقضايا التحديث والتقدم والنهضة والحكم، إضافة إلى الاهتمام ببنى المؤسسات والهيئات الاجتماعية التي تتمتع باستقلالية نسبية عن الدولة، من دون ذكر صريح لمصطلح المجتمع المدني⁽³⁾، مما يعني أن المفهوم كان ماثلا في الذهن، أما المصطلح فهو جديد لم يتم استخدامه قبل السبعينات من القرن الماضي.

وفي مقابل هذا الرأي يجزم البعض الآخر أن الفكر العربي لم يتوصل بنفسه إلى التعرف على مفهوم المجتمع المدني، بل جاء هذا التعرف نتيجة الاهتمام الكبير بمؤلفات المفكر الإيطالي أنطونيو غرامشي خصوصا، والفكر الليبرالي عموما، مما يعني أن الفكر العربي لم يتعامل مع المفهوم - قبل تلك الفترة - باعتباره ظاهرة مستقلة بحد ذاتها، لا على المستوى الفلسفي النظري ولا على مستوى الاستخدام الأداتي الإيديولوجي⁽⁴⁾.

(1): معن خليل العمر: معجم العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص 151.
(2): بوعلي ياسين: المثقفون العرب من سلطة الدولة إلى المجتمع المدني، مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد 03 (يناير، مارس 1999)، ص 45.
(3): كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 108.
(4): كريم أبو حلاوة: إشكالية مفهوم المجتمع المدني، مرجع سبق ذكره، ص 99.

الأكيد بين هذه الآراء أن "المجتمع المدني" أصبح منذ السبعينيات وبدرجة أكبر منذ الثمانينيات سرعة من سرعات الخطاب العربي، متأثراً بعودته في المجتمعات الأوروبية، وقد عرف تداولاً كبيراً خاصة في البلدان التي تبنت مشروع التحول الديمقراطي (مثل الجزائر، تونس، مصر،... الخ)، غير أن الاستخدام الواسع لهذا المفهوم من قبل تيارات مختلفة كرس الغموض والتشتت وصعوبة التأصيل النظري لهذا المفهوم وذلك بسبب الانتقائية والتحيز في استخدامه كل حسب حاجته، يقول الدكتور **بن عيسى الدمني**: "تنافست كل التيارات تقريباً في ادعاء الوصل بهذا المفهوم وإدراجه ضمن تصورهما للمجتمع والدولة، مما جعله يبدو في الظاهر موضوع إجماع بين الفرقاء -على الصعيد النظري على أقل تقدير- لكن سياق السجال الذي اندرج فيه تداول هذا المفهوم جعله يفقد كثيراً من الدقة نظراً لتعدد منطلقات مستعمليه، وتباين مقاصدهم وأهدافهم" (1)، فالباحث في أدبيات هذا المصطلح يجد أنه قد استخدم بمعان مختلفة متنافرة؛ فهو أحياناً مرادف للديمقراطية، وأحياناً لحرية السوق، أو للحرية، أو حقوق الإنسان، وأحياناً يستخدم كمرادف لمجتمع المدينة، ويخلط أحياناً أخرى بين المجتمع المدني والمجتمع الأهلي، أو المجتمع السياسي، وتقصى الأحزاب لدى البعض من حدود هذا المفهوم، بينما تقصى الأحزاب الإسلامية فقط لدى البعض الآخر (2)، ... إلى غير ذلك من الاستخدامات الوظيفية أو الانتقائية المنحازة، والتي لا ترقى إلى صياغة وتأصيل فكر اجتماعي وسياسي رصين، بل تكرر الاضطراب والفوضى التي لا تنحصر في مستوى فهم المصطلح ومدلولاته، بل تمتد لتشمل المواقف العربية المختلفة إزاء هذا المفهوم في حد ذاته، والتي تتراوح بين التقبل والرفض والتحفّظ؛ ففي حين يتجه فريق من المفكرين العرب إلى التبني التام -أو شبه التام- لكل ما هو غربي، يقينا منهم بكون الطريق العربي إلى المجتمع المدني طريق حتمية لا رجعة عنها، ركونا

(1): بن عيسى الدمني: ماذا نقتبس من التراث الفكري حول المجتمع المدني، مجلة أقلام، العدد 05، (جويلية 2002):

www.aqulamonline.com/archive/no5/demni.html

(2): حول استخدام المصطلح كسلاح لمحاربة الإسلاميين أنظر: راشد الغنوشي: نحو مقامات مشتركة للمجتمع العربي، مجلة أقلام،

العدد 5 (جويلية 2002):

www.aqulamonline.com/archive/no5/ghannouchi.html

إلى إيمانهم بكونية حركة العولمة وبتراطبات مساراتها وواحدية اتجاهاتها(1). تتجه بعض التيارات إلى رفض المفهوم، وتتكبر إمكانية قيام مجتمع مدني عربي على الإطلاق، نظرا لتناقض قيم المجتمع المدني مع القيم الإسلامية حسب ما تدعيه(2). بينما يعترض البعض الآخر على هذا المفهوم باعتبار أنه وليد تجربة وظروف مغايرة لتلك التي مرت بها المجتمعات العربية، في حين يقتصر رفض زمرة من المفكرين على المصطلح أو التسمية ذاتها ويدعون للبحث عن بدائل تتناسب مع الخصوصية التاريخية والثقافية لمجتمعاتنا العربية الإسلامية(3).

غير أن هذه الاتجاهات مهما اختلفت وتعارضت فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاوزها هي أن المجتمع المدني أصبح من مفردات اللغة السياسية والاجتماعية اليومية التي لا يكاد يخلو منها كتاب أو مجلة أو جريدة حتى أن البعض علق عن كثرة انتشاره وتداوله ساخرا بالقول: "إن المرء يخشى أن يطالعه مفهوم المجتمع المدني، اليوم، لا حين يفتح كتابا أو مجلة، بل حين يفتح الباب أو يطلع من النافذة"(4). ولعل هذا الاختلاف في المعنى والعجز عن التحديد الدقيق للمصطلحات التي نستخدمها راجع إلى جدة استخدامها واقتباسها من ثقافات أخرى، ومن ثم افتقار مستخدميها أنفسهم إلى معرفة جميع المعاني والسياقات التي ارتبطت بها، واختزالها عادة إلى معنى ضيق يستجيب للحاجة الطارئة لاستخدامها، وإلى التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح والناجم عن تبدل التجربة العملية السريع لمجتمعاتنا، ثم إلى السياق الذي تستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطا كبيرا في مجتمعاتنا الراهنة بالسجال السياسي العقيدي والعملي(5).

(1): عز الدين عبد المولى: المجتمع المدني إشكالات المصطلح ومشكلات الواقع، مجلة أقلام، العدد 5 (جويلية 2002) www.aqulamonline.com/archive/no5/ezzeddine.html

(2): عبد الحميد الأنصاري: نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني، مجلة المستقبل العربي، عدد 272 (10/2001)، ص 102.

(3): محمد زاهي المغربي: المجتمع المدني والدولة...مرجع سبق ذكره

(4): إسماعيل الحسين: في المجتمع المدني التجربة الإسلامية وتدجين الحداثة، يومية الجزيرة، عدد 10534 (11 جمادى الأولى 1422):

<http://iplog4.suhuf.net.sa/2001jaz/aug/1/ar7.htm>

(5): أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 25، نقلا عن برهان غليون: بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2003، ص 733.

إن ما يجدر ذكره حول المجتمع المدني في الفكر العربي هو أنه رغم شيوع استخدام هذا المصطلح في الخطاب الفكري والسياسي العربي إلا أنه يعاني من الاختلاط والاختلاف وضعف التأسيس النظري، رغم كونه موضوع العديد من الندوات والملتقيات الفكرية مثل: ندوة حمامات الأنف بتونس، ندوة القاهرة 1990، ندوة بيروت 1992، ندوة جامعة قطر 2001... الخ، كما كان محور اهتمام العديد من المفكرين أمثال: سعد الدين إبراهيم، أماني قنديل، سعيد بن سعيد العلوي، أحمد شكر الصيحي، برهان غليون... وغيرهم ممن تناولوا المجتمع المدني بالاهتمام والبحث. غير أن هذه الجهود لم ترق إلى مستوى وضع معالم نظرية علمية عربية، أو خلق تيارات أو مدارس تؤطر الاختلاف والتنوع ضمن اتجاهات علمية واضحة، وإنما بقيت جهوداً فردية متشتتة تجعل من الصعوبة بمكان العثور على نماذج ممثلة لمواقف الفكر العربي المعاصر إزاء مفهوم المجتمع المدني على عكس الحال بالنسبة للفكر الغربي.

ثانياً: خصائص المجتمع المدني

اختلفت الرؤى النظرية حول ماهية المجتمع المدني، غير أنه من الممكن استخلاص بعض الركائز التي يتميز بها ويقوم عليها، والتي يكاد يتفق عليها جميع مفكري وكتاب المجتمع المدني. كما أنه من الضرورة بمكان تحديد مؤسسات المجتمع المدني، ومختلف الأدوار المنوطة بها؛ وهي جميعاً النقاط التي يدور حولها هذا الجزء من الفصل الأول.

1- مقومات المجتمع المدني:

من الممكن أن نجد تعاريف وتصورات مختلفة للمجتمع المدني إلا أنها لا تخرج عن توافر أربعة عناصر أساسية يقوم عليها المجتمع المدني هي:

أ- الحرية أو الطوعية:

إن المجتمع المدني يتكون من خلال الإرادة الحرة للأفراد، والمبادرة الطوعية لهم، في تشكيل البنى الاجتماعية المختلفة، وبهذه الطريقة تتميز تكوينات وبنى المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة أو المتوارثة تحت أي اعتبار؛ كالجماعات القرابية مثلا (الأسرة، العشيرة والقبيلة) والتي لا يتحكم الفرد ولا يختار الانتماء إليها، فهي مفروضة عليه بحكم المولد والإرث، أو كالدولة التي تفرض قوانينها وسيادتها وجنسياتها على من يولدون أو يعيشون ضمن إقليمها الجغرافي دون قبول مسبق منهم⁽¹⁾. إن الأفراد يشكلون أو ينتمون إلى تنظيمات المجتمع المدني بمطلق حريتهم واختيارهم، وذلك بغية تحقيق مصالحهم الخاصة أو المصلحة العامة، مادية كانت أو معنوية.

ب- المؤسسة أو التنظيم الجماعي:

يختلف المجتمع المدني بهذا العنصر عن المجتمع التقليدي، حيث يشير إلى فكرة المؤسسة التي تطال مجمل الحياة الحضرية تقريبا، والتي تشمل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛ إذ يتشكل المجتمع المدني من مجموعة من المنظمات أو التنظيمات، يضم كل تنظيم أفرادا أو أعضاء اختاروا عضويته بمحض إرادتهم الحرة، ولكن وفق شروط يتم الاتفاق حولها من طرف المؤسسين للتنظيم أو مجمل أعضائه، هذه الشروط قابلة للتغيير -وكذا مختلف قوانين المنظمة- حسب الظروف والمستجدات غير أن الثابت هو التنظيم (الرسمي أو شبه الرسمي)، وهو ما يميز المجتمع المدني عن المجتمع عموما؛ فالمجتمع المدني -كما يقول الدكتور سعد الدين إبراهيم- هو الأجزاء المنظمة من المجتمع العام، إنه مجتمع "عضويات"، فبقدر ما يحمل المواطن من بطاقات عضوية بقدر ما يكون عنصرا نشطا في مجتمعه المدني، والذين لا بطاقات عضوية لهم (في أحزاب أو أندية أو نقابات، أو اتحادات، أو غرف تجارية أو صناعية، أو تعاونيات أو جمعيات أو

(1): سعد الدين إبراهيم: تقديم لسلسلة دراسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز ابن خلدون بالاشتراك مع دار الأمين للتوزيع والنشر، القاهرة، 1995، ص05.

روابط) فإنه يصدق عليهم وصف المهمشين (marginals) أو المستضعفين (powerless) في أي مجتمع معاصر⁽¹⁾.

ج- الغاية والدور:

إن هذه التكوينات ينبغي أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية وهيمنة الدولة، إلى جانب الجمعية، فالعمل الجماعي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي، فهذه التنظيمات تعمل في مجالاتها المختلفة وبطرق متنوعة لأهداف معنوية أو مادية خدمة لمصالح الفرد أو الجماعة أو المجتمع ككل، غير أنها لا تسعى إلى الربح المادي، وهو ما يميزها عن المؤسسات ذات الطابع التجاري الاقتصادي مثلاً.

د- المنظومة الأخلاقية:

يعتبر المجتمع المدني جزءاً من منظومة مفاهيمية أوسع تشتمل على مفاهيم مثل: الفردية، المواطنة، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية، الشرعية الدستورية... الخ⁽²⁾، ويقوم المجتمع المدني على ركن أخلاقي وسلوكي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في تكوين منظمات تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام بالإدارة السلمية للخلاف وذلك بالوسائل السلمية المتحضرة، المتمثلة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم التسامح والاحترام والتعاون والتنافس والصراع السلمي⁽³⁾.

2- مؤسسات المجتمع المدني:

تعكس إشكالية تحديد مؤسسات المجتمع المدني -خاصة في المجتمع العربي- نفس إشكالية تحديد مفهومه؛ فنظراً للاستخدام الانتقائي للمفهوم حسب الغرض الموجه له فإن المؤسسات الممثلة له أخذ بدورها بعداً مرناً ومطاطاً يتغير حسب المفهوم المستخدم، فنجد البعض (ومنهم الصبيحي مثلاً) يستخدم مفهومًا

(1): سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 06.

(2): محمد فهمي الشالدة: تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الصومال.

[http:// www.pangonet/articls/PGUCS_5B1_5Dhtm](http://www.pangonet/articls/PGUCS_5B1_5Dhtm).

(3): سعد الدين إبراهيم: المرجع نفسه، ص 06.

واسعا لمؤسسات المجتمع المدني بحيث تشمل المؤسسات التقليدية (بما فيها المؤسسات الأهلية الإرثية) والمؤسسات الحديثة، وذلك انطلاقا من كون المجتمع المدني يمثل مجموعة المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسيطا بين الأسرة والدولة. ويحصر البعض الآخر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة: البرلمان، القضاء المستقل، الأحزاب، النقابات، الجمعيات... الخ، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني هو المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات (بالمعنى الحديث للمؤسسة). بينما ينكر البعض إدراج الأحزاب والبرلمان والمجالس المنتخبة ضمن المجتمع المدني باعتبار أنها تتعاطى السلطة وتشكل جزءا من الدولة والمجتمع السياسي، في حين يعتبر البعض الآخر (ومنهم سعد الدين إبراهيم مثلا) الأحزاب داخل نطاق المجتمع المدني عدا الأحزاب الإسلامية باعتبار أن فلسفة المجتمع المدني تقوم على الفصل بين الدين والدولة.

يعتبر الخلاف في تحديد مؤسسات المجتمع المدني نتيجة آلية للاستخدام الاعتباري غير العلمي للمصطلحات خاصة في الخطاب الفكري والسياسي العربي وتأثير الإيديولوجية والاتجاهات الفكرية والمواقف السياسية على موضوعية المفكرين العرب. وحتى تتضح الرؤية العلمية لهذه المؤسسات فإن تحديدها سيكون منهجيا، وفقا لإيفائها شروط أو مقومات المجتمع المدني التي سبق ذكرها، وبذلك فإنه يمكننا تقسيم مؤسسات المجتمع المدني إلى:

أ- مؤسسات تقليدية:

وهي المؤسسات التي عرفتها المجتمعات منذ القديم والتي تختلف عن المؤسسات الإرثية التي ينتمي إليها الإنسان بشكل تلقائي دونما اختيار منه كالأسرة والقبيلة والعشيرة، ومنها مثلا نقابات الحرف والصنائع، نقابات التجار، الأوقاف، الزوايا... وغيرها، والتي كانت عبارة عن تنظيمات مستقاة إلى حد كبير عن سلطة الدولة، وكان الانضمام إليها طوعيا بالإرادة الحرة للأفراد، وقد مارست أدوارا

هامة في المجتمعات التقليدية، وتعتبر العديد من تنظيمات المجتمع المدني الحديثة أشكال متطورة من هذه المؤسسات التقليدية، ورغم تقلص حجم هذه المؤسسات في المجتمعات الحديثة غير أنها لا تزال موجودة إلى جانب المؤسسات الحديثة وتمارس وظائف متعددة وخاصة في المجتمعات الريفية.

ب- مؤسسات حديثة:

وهي ما يميز المجتمعات الحضرية عموماً، غير أنها لا تقتصر عليها، ومنها الجمعيات والنقابات والنوادي والاتحادات ومختلف المنظمات الطوعية الحرة التي تشتغل في ميادينها المختلفة لأغراض غير الربح المادي ويدخل في هذا الإطار أيضاً كل الأحزاب والمنظمات السياسية مادامت تحقق الشروط التي يقوم عليها المجتمع المدني، وقد أقرها العديد من المفكرين أمثال سعد الدين إبراهيم، منيرة أحمد فخرو، أماني قنديل، وليد قزيها... وغيرهم. ولا تتضمن مؤسسات المجتمع المدني المجالس المنتخبة لأنها ليست مستقلة عن الدولة بل هي جزء من نظامها، وأعضاؤها موظفون لدى الدولة، كما أنها ليست طوعية تتشكل بمبادرة من المواطنين.

هذه المؤسسات تميزت بها المجتمعات الحديثة، وتختلف عن المؤسسات التقليدية عموماً في امتلاكها نظاماً بيروقراطياً متطوراً، وكذا في استخدام أساليب وأدوات حديثة تتماشى ومستوى التطور الثقافي والتكنولوجي في المجتمع في حين يغلب على المؤسسات التقليدية استخدام الطرق والأساليب الكلاسيكية والعرفية في ممارسة وظائفها المختلفة.

و يمكن تقسيم مؤسسات المجتمع المدني وفقاً لتصنيفات مختلفة، فمثلاً يميز الباحث سالم ساري بين نوعين من هذه المؤسسات:

-الأول يخص التنظيمات المدنية الكبرى (Macro) وهي تلك التي تمارس عملها على مستوى وطني واسع وتجد مرجعيتها في الشعب/ الأمة، مثل النقابات (نقابات العمال، المهندسين، الأطباء... الخ)، الاتحادات (كالاتحادات النسائية، اتحادات الطلاب، الفنانين، الصحفيين... الخ)، الأحزاب، المنظمات الدفاعية (عن

الحقوق والحريات، المرأة، البيئة... الخ)، الروابط العلمية (للاجتماعيين، المؤرخين، الجغرافيين... الخ).

-والثاني متعلق بالتنظيمات المدنية الصغرى (Micro): وهي تلك التي تباشر عملها على نطاق محلي يضيق ويصغر، ويتشتت ويتعدد بتعدد المصالح والجماعات والمجالات والاهتمامات، وتجدد الخطط والبرامج. وتمثلها المنظمات غير الحكومية كالمؤسسات التنموية، والجمعيات الخيرية، والمنتديات الثقافية، ونوادي أصحاب المال والأعمال⁽¹⁾.

وهو واحد من بيت تقسيمات عديدة يمكن أن تنطبق على المؤسسات المدنية وذلك وفقا لمعايير مختلفة (الحجم، مجال التخصص، أساليب العمل، الأهداف، وغيرها).

3- أدوار المجتمع المدني:

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة، الرعاية الاجتماعية، البيئة... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية. فهذه التنظيمات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسية:

أ- التنشئة:

تعتبر منظمات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية؛ فهي تزود أعضائها بقدر لا بأس به من المهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة أو المدرسة أو العمل. لذلك ففي

(1): سالم ساري: ثقافة المجتمع المدني العربي الجديد: رهان القيمة الاجتماعية المضافة، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، (14-16 مايو 2001)، جامعة قطر، ص 20.

الحالات التي يتاح فيها قدر من الحرية السياسية في المجتمع الأكبر فإن أعضاء هذه التنظيمات يكونون الأكثر تهيؤاً للاستفادة من هذه الحرية مقارنة بغيرهم من المواطنين الذين لا ينتمون إلى أي نوع من المؤسسات المدنية، وحتى حينما لا يتاح هذا القدر من الحرية فإن أعضاء هذه التنظيمات يطالبون به ويحرصون على توسيعه⁽¹⁾. وإلى جانب ذلك فإن المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته، وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه، وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه، وتقويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.

ب- التمثيل:

تقوم منظمات المجتمع المدني باختلاف أنواعها بتوسط العلاقة بين الفرد والدولة، فالفرد لا يستطيع وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه وهو اجسده على نحو فردي، ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب، ومهنية كالنقابات، واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام⁽²⁾. إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها، إذ تنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية أو إلى الرأي العام، وتنوب عنهم في المساهمة صناعة واتخاذ القرار، كما تمثلهم إذ تمارس أدوار الرقابة والضبط. وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة المنظمة ونجاعة أية منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل⁽³⁾.

ج- الضبط:

إن تنظيمات المجتمع المدني هي تحصن الفرد ضد تغول الدولة وسطوتها من جهة، وتحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة من جهة أخرى، فعضوية المواطن لأحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك

(1): برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: مرجع سبق ذكره.

(2): برنامج التحول الديمقراطي في الوطن العربي: مرجع سبق ذكره.

(3): أنظر فليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت 1998، ص286.

أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية، كما أن هذه التنظيمات تقن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة، أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو أخذ الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة، وهذا بعكس الفئات الأخرى للمجتمع غير المنخرطة في تنظيمات المجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير؛ أي أنه بقدر ما تمثل تنظيمات المجتمع المدني قيما على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقن سلوك هؤلاء الأعضاء، ومن ثم تجنب الدولة مغبة الاحتجاجات العشوائية العنيفة، وبنفس المعنى فإن عضوية المواطنين في تنظيمات المجتمع المدني العنيفة هي أحد صمامات الأمان المضادة لسلبات التطرف الفكري والسلوكي⁽¹⁾.

من خلال هذه الأدوار تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة، ويعبر استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات يعبر عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمع، فهو إلى جانب دلالاته على وعي المواطنين، تأكيد لمسؤولية المواطنين تجاه مجتمعهم الذي يعيشون فيه.

ثالثا: واقع المجتمع المدني.

لقد شهدت المجتمعات البشرية ظاهرة المجتمع المدني وخبرتها كممارسة تاريخية بأشكال وخصائص مختلفة حسب خصوصيات المكان والزمان، والظروف الناتجة عنهما، ورغم أنه ازدهر وتطور في المجتمعات الغربية، غير أن نشأته المبكرة كانت في المجتمعات العربية الإسلامية، والتي سبقت حتى ظهوره على المستوى الفلسفي النظري، وهو ما سنحاول إبرازه لاحقا.

1- المجتمع المدني في المجتمعات الغربية:

(1): برنامج المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: المرجع نفسه..

لقد عرف المجتمع المدني بمعناه الحديث في أوروبا منذ عقود طويلة فقد تحدث هيجل عن التعاونيات الأهلية والهيئات الحرفية وغيرها من المنظمات التي صنفها ضمن المجتمع المدني الأوربي آنذاك، أما في أمريكا فقد شجع النظام البريدي الذي طورته الجمهورية الأولى ظهور ونشاط آلاف المنظمات التطوعية المحلية والخارجية؛ فقد نشأ في البدايات الأولى للدولة القومية الأمريكية مجتمع مدني ديمقراطي، فقد بدأ تكوين الجمعيات التطوعية في أمريكا في طفرات رئيسية جاء أحدها قبل الحرب المدنية فيما بين العشرينيات والأربعينيات من القرن التاسع عشر، وظهرت طفرات أخرى بعد الحرب المدنية فيما بين السبعينيات حتى بداية القرن العشرين، وفي أثناء الثلاثينيات؛ وظهرت موجات تكوين الجماعات التطوعية خلال فترات التعبئة الحزبية السياسية المكثفة، والانتخابات القومية التي تميزت بالمنافسة الشديدة، وصاحبت هذه الموجات أيضا فترات تميزت بالمجادلات الثقافية والسياسية القومية التي تركزت قبل الحرب الأهلية على قضايا المثل الأخلاقية العليا وقضية العبيد، وتركزت تعد الحرب الأهلية على ردود الفعل للأزمات الاقتصادية الناتجة عن التحول إلى مجتمع صناعي⁽¹⁾.

لقد بدأ التفكير منذ السبعينات في العديد من البلدان الغربية بالمجتمع المدني والاهتمام به، وكانت أول بادرة في هذا المجال هي تطعيم الطاقم الوزاري بشخصيات من المجتمع المدني، أي من الهيئات والمنظمات غير الحكومية والعاملة في الميادين الاجتماعية، وفي هذا الإطار وظف أساتذة جامعيون في مناصب سياسية كبيرة، وأطباء نشطون في منظمة "أطباء بلا حدود"، ثم جاء دور الفنانين والكتاب ليحتلوا بعض المراكز الحكومية أيضا، ولم تلبث أن أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلا رئيسيا إلى جانب الحكومات في تسيير الشؤون الوطنية وحتى العالمية أيضا⁽²⁾.

(1): نيدا سكوبول : لا تلومن الحجم الكبير للحكومة. جماعات أمريكا التطوعية تزدهر في شبكة قومية، مقال في كتاب: جهود العمل التطوعي: تحرير: إ.ج.ديون الابن، الدر الدولية للاستثمارات الثقافية ش.م.م، مصر، 2001، ص62.
(2): برهان غليون: المجتمع المدني من المفهوم المجرد إلى المنظومة الاجتماعية والدولية، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، (14-16 مايو 2001)، جامعة قطر. ، ص05.

لقد عمل مناخ الحريات والاستثمار في الفرد وتشجيع مبادراته الفردية، في إطار الازدهار الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة واستقرار القيم والمعايير الاجتماعية، على تحرير المجتمع شيئاً فشيئاً من التسليم والاستسلام للدولة، وشجع قيام جماعات وهيئات منظمات تعمل من أجل المجتمع وتجسد إرادته المختلفة بعيداً عن وصاية الدولة، وأحياناً بمساعدتها. وقد نمت بالتدرج فكرة العمل بموازاة الدولة، وكان الدفاع عن الأقليات والجماعات الهامشية والفقيرة القاعدة التي نشأت عليها هذه المنظمات⁽¹⁾.

لقد أصبحت الساحة السياسية والاجتماعية في أوروبا وأمريكا منذ العقود الثلاثة الأخيرة تعج بالعديد من المنظمات الشعبية المختلفة، سواء من حيث التنظيم أو الأهداف أو الوسائل أو الأعضاء، ومن أكثر هذه المنظمات تأثيراً وتنظيماً نقابات العمال التي لها ثقلها السياسي في عمليات التصويت، وتأثيرها الفاعل على صناعات القرار، ولهذا تسعى كل التيارات السياسية إلى كسبها وتلبية مطالبها. ومن المنظمات المهمة أيضاً هناك الاتحادات الطلابية، الاتحادات الفلاحية، المنظمات النسوية... الخ، وهي منظمات تستمد قوتها من قدرتها على إيصال أعضائها إلى البرلمان، وكذلك قدرتها على التأثير في السلطة وقراراتها من خلال تعبئة الجماهير، كما أن قسماً من هذه المنظمات تعد العمود الفقري للحياة الاقتصادية⁽²⁾، وقد أصبحت تقف إلى جانب الدولة عشرات الألوف من المنظمات غير الحكومية التي تملك من الموارد المادية والإطارات الفنية والخبرات البشرية ومن المشاعر الإنسانية ومن المشاريع والمخططات ما يوازي ما تملكه الدولة أو يتجاوزه في العديد من المجالات. والمهم في هذه المنظمات هو تفوقها على الدولة من حيث قدرتها على التفكير والعمل بين المواطنين أنفسهم، وبالتالي فإنها ترك الحاجات الحقيقية لهم، وتعمل بالمشاركة معهم وتراهن على الأعمال التطوعية التي توفر الكثير من الموارد المادية وتشحن المجتمع بروح التضامن؛ وبذلك فإن هذه

(1): المرجع نفسه ، ص13.

(2): حافظ علوان حمادي لدليمي: النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص69.

المنظمات تشكل دعماً كبيراً للدولة وتخفيفاً لأعبائها، حتى يمكنها الانشغال بالمسائل الاستراتيجية الكبرى والخطط الطويلة المدى⁽¹⁾، كما تعد بمثابة خزانات للمعلومات يلجأ إليها صانعو القرارات الحكومية، فأعضاء الحكومة والبرلمان بحاجة دائمة لهذه الجماعات لكي تدمهم بالمعلومات والخدمات الإرشادية، حتى يتسنى لهم تشريع القوانين والقرارات⁽²⁾.

إن الاهتمام المتزايد بالمجتمع المدني في الدول الغربية دليل على مستوى من النضج الديمقراطي؛ سواء على مستوى الدولة التي شجعت على المبادرة واحتلال مواقع بقيت تحتكرها منذ فترة طويلة وقدمت لها التسهيلات القانونية والتنظيمية وحتى الدعم المالي لتقوم بالدور المنوط بها، أو على مستوى المجتمع الذي لم يعد يحتاج للدولة في تنظيم جميع أموره، بل صار قادراً على المبادرة بنفسه لإيجاد العديد من الحلول التي يحتاجها، والتي يستطيع أن يقدمها لمختلف الفئات الاجتماعية حسب حاجاتها وخصوصياتها، بدل الحلول القياسية الموحدة التي كانت الدولة تقدمها دون مراعاة المشاكل الخاصة والخصوصيات والظروف المحلية⁽³⁾.

إن المجتمع المدني في الدول الغربية من القوة والفعالية بحيث أصبح يشكل العمود الفقري للنظام الاجتماعي في حين تشكل الدولة النخاع الشوكي منه⁽⁴⁾، وذلك لاكتفائها بمهمة الترشيد والتنسيق العام، حتى قيل إن المجتمع المدني من حسنات الدول الغربية؛ فأنت تستطيع التعبير عن كل أفكارك وما يجول في ذهنك دون أن تنتظر متى يطرق رجال الشرطة بابك، وإذا تعرضت للتمييز العنصري أو للاعتداء على حقوقك فإنك ستجد العديد من المنظمات التي تدافع عنك وتحملك مجاناً.

2- واقع المجتمع المدني في الوطن العربي:

يعتبر المجتمع المدني كفكرة أو كمصطلح جديداً على المجتمعات العربية، غير أنه كظاهرة واقعية قديم يضرب بجذورها إلى بدايات التاريخ الإسلامي، حيث

(1): برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص14.

(2): حافظ علوان حمادي لدليمي: المرجع نفسه، ص74.

(3): برهان غليون: مرجع سبق ذكره، ص13.

(4): المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

يعتبر الدين الإسلامي إطاراً تجسدت من خلاله قيم ومبادئ المجتمع المدني على أرض الواقع قبل أن يتناولها الفكر الغربي والفلسفة والتنظير، إذ ألقى مسؤولية رعاية المصالح العامة على المجتمع ككل بأفراده ومؤسساته، كما حمله واجب الرقابة العامة (السياسية والاجتماعية) تطبيقاً لمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولم يكتف الإسلام بمنح حرية التعبير بل جعلها واجباً بحيث يأثم المجتمع إذا اتخذ موقفاً سلبياً من التجاوزات التي تحصل فيه من قبل السلطات المختلفة، هذا بالإضافة إلى المنظومة الأخلاقية التي يقوم عليها الإسلام ومنها: العدالة، الحرية، المساواة، التشاور، حق الاختلاف، التسامح، التعاون، التكافل... الخ، وهي القيم التي يقوم عليها المجتمع المدني⁽¹⁾.

أما على مستوى الممارسة فقد قامت "دولة المدينة" على أساس من تعاقد اجتماعي حقيقي وبإرادة طوعية حرة (ببعض العقبة الثانية) ودستور نظم حقوقاً وواجبات بين جماعات حرة متعددة الديانات والأعراق، وفي إطار من قيم العدالة، التكافل، التسامح، الحرية والتشاور، وهو ما يتوافق مع المفهوم الكلاسيكي للمجتمع المدني⁽²⁾. هذا وقد عرف المجتمع الإسلامي العديد من التنظيمات والمؤسسات المستقلة عن الدولة ومنها على سبيل المثال: المساجد ودور العبادة، الأوقاف، نقابات الحرف والصنائع والتجار، جماعات العلماء والقضاة وأهل الإفتاء، جماعات الشطار والعيارين، الطرق الصوفية، الزوايا والتكايا والمستشفيات، وغيرها من التنظيمات التي وردت في كتب التاريخ الإسلامي والتي كانت تحمل على عاتقها شؤون التربية والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية وغيرها⁽³⁾، مجسدة بذلك مجتمعاً مدنياً فاعلاً يعتمد على نفسه في حل مشاكله ويتدبر أموره دونما حاجة إلى عون من الحكومة.

على الرغم من وجود بعض التنظيمات المدنية التي جسدت المجتمع المدني العربي الإسلامي في صورته التقليدية -إلى حد بعيد- منذ بداية التاريخ الإسلامي،

(1): عبد الحميد الأنصاري: مرجع سبق ذكره، ص103.

(2): عبد الحميد الأنصاري: مرجع سبق ذكره، ص103.

(3): المرجع نفسه: ص109.

غير أن هذه البنى كانت متمازجة ومندمجة مع المجتمع الأهلي والمجتمع السياسي والدولة في شكل كبير مما أخرج تفريق الفكر العربي الإسلامي بين المجتمع والدولة حتى منتصف القرن التاسع عشر أين ظهرت ملامح جنينية لبعض التنظيمات المستقلة عن الدولة مثل الدوريات والجمعيات والصالونات الفكرية السياسية، واشتد عودها في العقود الأولى من القرن الماضي، وهي كلها متأثرة بالنموذج الغربي(1)، ومن هنا بدأ المجتمع التقليدي العربي يتلاشى لتحل محله حالة من الفوضى والتخبط وذلك لأن المجتمعات العربية -كما يصفها وليد قزيها- فقدت بنيتها التقليدية ولم تكتسب بنية حديثة(2).

لقد تعددت الجمعيات والتنظيمات العربية وتعددت أهدافها ومساراتها بين الأدب والثقافة أو السياسة، وقد عرفت معظم الأقطار العربية تعددية سياسية منذ مطلع القرن العشرين وذلك نتيجة للسياسات التي مارستها الدولة العثمانية ومن أبرزها المركزية الشديدة وسياسة التتريك التي استفزت أبناء القوميات المتعددة داخل الدولة لتشكيل تنظيمات عرقية وسرية(3). وقد ازدهرت تنظيمات المجتمع المدني ما بين الحربين العالميتين أين خضعت المجتمعات العربية لسيطرة الاستعمار، حيث لعبت هذه القوى المدنية دورا هاما في مواجهة الاستعمار وتحرير البلاد، يقول الطاهر لبيب أن الحركات السياسية والنقابية والفكرية كانت في عهد الاستعمار أكثر تنوعا ونشاطا مما أصبحت عليه بعد الاستقلال في كل الدول المستعمرة سابقا، على الأقل في المغرب العربي، كما كانت هناك مؤسسات أهلية لها طابع خيري إجمالا، لكن مساهمة هذه الحركات في العمل التحرري لم تكن -بحكم مرحلتها- قائمة على مطلب تطوير المجتمع المدني كفضاء للحريات إلا في حدود ما يساعد عليه من مهمة التحرير الوطني"(4)؛ فقد كانت الجهود مركزة على المطالبة بالاستقلال والدفاع عن الحرية والهوية الثقافية، وأجلت حركات التحرر

(1): الحبيب الجحاني: المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، عالم الفكر، مجلد 27، عدد 3 (يناير/مارس 1999)، ص 38.
(2): وليد قزيها: لا توجد غير الحركات الإسلامية تمثل المجتمع المدني الحقيقي، مجلة المجتمع، عدد 1299 (12/05/1998)، ص 55.
(3): لمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص 62.
(4): المرجع نفسه، ص 66، نقلا عن: الطاهر لبيب: هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي، ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، (دون تاريخ)، ص 354. 357.

الحديث عن سمات مجتمع الاستقلال المنشود، وهو ما أوقف نمو المجتمع المدني بعد بضع سنوات من الاستقلال إثر سلسلة من الانقلابات العسكرية التي شهدتها جل الدول العربية، والتي صاحبها سياسات راديكالية، وصار نمط حكم الحزب الواحد هو السائد، مستغلا الإيديولوجيات القومية والاشتراكية والوحدوية(1)، هذا من جهة واستحوذ العقلية العشائرية والطائفية على السلطة من جهة أخرى، وأمام صمت الشعوب وإذعانها فقدت مؤسسات المجتمع المدني كل أو معظم استقلاليتها، حيث أن سعي الفئات الحاكمة لاحتكار السلطة ومصادر القوة في المجتمع أدى إلى القضاء على المعارضة واستقلالية المؤسسات وبالتالي قمع المجتمع المدني الذي أتاح المجال لعودة المجتمع القبلي و القرابي والطائفي.... وقد أدت الانتكاسات المتوالية للنظم العربية بدءا بهزيمة عام 1967 على يد إسرائيل وصولا إلى أزمة الخليج، إضافة إلى الأزمات الداخلية التي تعانيها هذه الدول، أدى كل ذلك إلى فقدان هذه الأنظمة لشرعيتها وانهيار الثقة بين الشعوب والأنظمة الحاكمة، ولم يكن أمام الدول المتقهرة الانسحاب من بعض وظائفها التي ادعتها في الخمسينات والستينات وحتى السبعينات، هذا الانسحاب غير المنظم أتاح الفرصة إما للحركات الإسلامية المتطرفة(كما حدث في مصر والجزائر) أو للحركات الانفصالية(كما هو الحال في السودان والصومال والعراق) لتملأ هذه الحركات المجال العام الذي انسحبت منه الدولة(2). ومع تراجع الدولة في السبعينات والثمانينات انتعشت المؤسسات المدنية وظهرت مئات التنظيمات التطوعية وهيئات تنمية المجتمعات المحلية، حيث تشير بعض الأرقام إلى وجود أقل من 20.000 منظمة في منتصف الستينات لتصل إلى أكثر من 70.000 منظمة في أواخر الثمانينات(3)، وكان ذلك انعكاسا لعدة عوامل ساهمت في هذا النمو والتزايد السريع للمنظمات غير الحكومية عموما في المجتمعات العربية منها(4):

-ضعف الدولة وتراجعها عن عدة ميادين لصالح قوى المجتمع المدني.

(1): سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص19.

(2): سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 21.

(3): المرجع نفسه، ص 22.

(4): أحمد شكر الصبيحي: مرجع سبق ذكره، ص74.

-ازدياد وعي قوى المجتمع المدني بدورها القطري والقومي.
-تنامي قيم الديمقراطية وتطور نشاط منظمات حقوق الإنسان.
-تزايد احتياجات الأفراد والجماعات المحلية التي لم تعد تلبيها الدول العربية
(السكن، التعليم، الصحة، الشغل...).

-اتساع نطاق التعليم بين السكان العرب.
-زيادة الموارد المالية بارتفاع عائدات النفط، ومن ثم بداية ظهور المؤسسات
الخاصة.
-نمو هامش الحرية إثر عجز الدولة عن السيطرة على المجتمع، وتطور أساليب
المراوغة والتحايل على الدولة لدى المواطنين.

إن هذه الظروف اضطرت الدولة إلى الدخول في حلول وسط منها التسامح
مع نشاط المؤسسات غير الحكومية ولكن في حدود تضعها الدولة من خلال
الدساتير والقوانين المختلفة؛ ففي دراسة للباحث **فاتح سميح عزام**(1) حول الحقوق
المدنية والسياسية في الدساتير العربية يشير إلى أن أربعة دساتير فقط تقدم ضمانات
لإطلاق حرية الفكر أو الرأي دون قيود واضحة في نصوصها(الجزائر، البحرين،
مصر، موريتانيا) أما بقية الدساتير فإنها تخضعه لشروط التنظيم وفق القانون الذي
لم تحدد معاييرها، كما تضمن كل الدساتير العربية حرية تكوين الجمعيات دون
تحفظات كثيرة، ولكن توضع القيود وتزداد كلما اقتربت هذه الجمعيات من النشاط
في المجال السياسي بمفهومه الواسع، فاللغة المستخدمة في صياغة هذا القانون هي
لغة يسهل تأويلها إذ تفتقر إلى الدقة والوضوح(2). إذن فرغم اعتراف البلدان
العربية بهذه الحقوق لكن هذا الاعتراف فقد معناه عبر سلسلة من القيود المفروضة
في القوانين المحلية والإدارة المحلية الاعتبارية للحكام، وكما يقول الدكتور **باقر
النجار:**

(1): مدير برامج دعم حقوق الإنسان في مكتب مؤسسة فورد الإقليمي للشرق الأوسط وشمال إفريقيا-القاهرة.
(2): فاتح سميح عزام: الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد 277 (2002/3)، ص-ص 22-24.

" فالسلطات نفسها لا تحترم هذه الدساتير، كما أن المجتمعات لا تصر كثيرا ولا تناضل في سبيل احترامها، فلقد ظلت هذه الدساتير حبرا على ورق؛ فحرية الأفراد أو حقهم في التعبير غائب أو شبه غائب، وهو في أكثر الأحيان مسألة فيها نظر، وهذا النظر يعود للحاكم وحده. أما التعددية الحزبية التي تنص عليها الدساتير، كتشكيل الأحزاب والجمعيات فهي لا تصمد أمام هجوم الأحزاب الحاكمة، فهي الحزب الأكبر، وتحظى مؤسساتها ومنظمتها المدنية والسياسية بكل الدعم المتوجب على الدولة نحو مؤسسات المجتمع المختلفة" (1).

وهو أيضا ما تؤكده الدكتورة أماني قنديل في دراستها للمجتمع المدني المصري إذ تقول:

"يشير الواقع المصري إلى دولة لا تثق في المجتمع المدني، وأيضا مجتمع مدني لا يثق في الدولة، ويشير هذا الواقع أيضا إلى غياب مرجعية قانونية مقبولة من الأطراف المعنية تنظم حركة المجتمع المدني، والقانون 32 لسنة 1964 بخصوص الجمعيات الأهلية يصلح كنموذج سافر في هذا الإطار، كذلك فإن الواقع يشهد تجاوزات للدستور والقانون متتالية وكثيرة، ويكفي الإشارة هنا إلى أن الأحكام القضائية التي صدرت لبطلان عضوية ما يقرب من خمسين في المائة من أعضاء مجلس الشعب بعد الانتخابات الأخيرة لم يكن لها أي اعتبار" (2).

وقد استغلت السلطات القائمة في كثير من البلدان العربية طغيان القضايا الأمنية في الأعوام الأخيرة لتهميش المجتمع المدني وإجم الأصوات المنادية بالحرية والديمقراطية، وذلك في ظل قوانين الطوارئ والقوانين المؤقتة المعدة

(1): باقر النجار: الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر (14-16 مايو 2001)، ص 7.
(2): أماني قنديل: تطور المجتمع المدني في مصر، مجلة عالم الفكر، مجلد 27، عدد 3 (يناير، مارس 1999)، ص 112.

لزمّن الحرب والتي تستمر في زمن السلم وتدوم بدوام السلطات وقد تمتد بعد تغيير النظام السياسي نفسه ومثليه(1).

إن الخطأ الذي وقعت فيه النخبة والأحزاب السياسية في الوطن العربي هو انشغالها بالصراع على السلطة وإهمالها لدعم تنظيمات المجتمع المدني وتعزيز قيمها على مستوى القاعدة الاجتماعية وهو الأمر الذي جعل الأحزاب العربية - كما يقول الدكتور وليد قزيبها- أحزاب نخب تتعاطى السلطة ولا تتعاطى سياسة المجتمع، ولا توجد غير الحركات الإسلامية تمثل المجتمع المدني الحقيقي(2)؛ فهي مستقلة عن الدولة ولا تلعب اللعبة السياسية عن طريق النخب، بل وتمارس السياسة عبر جذور المجتمع(3)، وهو -طبعاً- رأي لا يمكن تعميمه فيما يتعلق بالحركات الإسلامية؛ فقد أثبتت الحركات الإسلامية المتبقية في الجزائر مثلاً على أنها أحزاب تتعاطى السلطة- على حد تعبير الدكتور قزيبها- موازية في ذلك الأحزاب العلمانية أو شبه العلمانية.

إن من أهم عوائق المجتمع المدني العربي في الواقع هي تأقلم المواطن العربي مع هضم حقوقه كإنسان وكمواطن، وهي حالة أفرزتها من جهة الشخصية أو الوضعية الاتكالية التي تميز بها المواطنون العرب لسنوات طويلة في ظل دولة ريعية تتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة مواطنيها(4)، ومن جهة أخرى الشعور العميق بالخوف والانهازية أمام الدولة التسلطية التي لا يقيدتها قانون.

يقول أحد الباحثين:

"إذا كانت هناك خصائص كبرى يمكن أن نصف بها النمط الجديد للمجتمع المدني العربي، هذا المنبثق عن مرحلة التحول الحديثة، فهي عدم الثبات والتقلب السريع والمتواصل وغياب المقومات الذاتية والاتساق

(1): باقر النجار : المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

(2): يعارض الدكتور قزيبها بهذا التصور رأي سعد الدين إبراهيم الذي يقصي الحركات الإسلامية من المجتمع المدني، أنظر رأي هذا الأخير في مجلة المجتمع، عدد 1298.

(3): وليد قزيبها: مرجع سبق ذكره، ص 55.

(4): حول أثر الدولة الريعية في إعاقة تطور المجتمع المدني العربي أنظر: بدون اسم: تغييب المؤسسات التعليمية وانكفاء المثقفين العرب أبرز عوامل الشلل، الديمقراطية ليست الشرط الوحيد لتفعيل المجتمع المدني، ندوة المجتمع المدني وإشكاليات التحول الديمقراطي، جامعة قطر (14-16 مايو 2001)، ص 4.

الداخلي وانعدام فرص وآليات تحقيق التوازنات الكبرى، المادية منها بين الإنتاج والاستهلاك، والطلب والعرض، أو المعنوية الروحية التي تعبر عن الآمال والمطالب والحاجات المتباينة والمتعارضة لمختلف تجمعات السكان..."(1).

3- واقع المجتمع المدني في الجزائر:

تعتبر الجزائر جزءا من الوطن العربي لا يمكن الحديث عن المجتمع المدني فيها بمعزل عن سيرورة التجربة التاريخية التي أفرزت الوضع الحالي للمجتمع المدني العربي ككل، وربما كان الحديث عن المجتمع المدني الجزائري في كثير من جوانبه تكرارا عنه فيما يتعلق به في معظم بلدان الوطن العربي؛ فالجزائر أيضا قد خبرت المجتمع المدني كظاهرة قبل تداوله كمصطلح على المستوى الخطابي، وقد شهد المجتمع الجزائري العديد من التكوينات المدنية التقليدية منذ قرون عدة، كالمساجد ودور العبادة، الزوايا، الأوقاف... إلى جانب بعض التنظيمات الأهلية التي تعرف خاصة لدى المجتمعات الأمازيغية مثل "تاجماعت" أو "التويزة" وغيرها من المؤسسات الاجتماعية الطوعية التي كانت تسهم إلى حد كبير في إرساء قواعد الاعتماد على الذات وحل مشاكل المجتمع دون اللجوء إلى الدولة ومؤسساتها في كل صغيرة وكبيرة. هذا النمط من المؤسسات المدنية عرف نشاطا وحركية في المجتمع الجزائري حتى فترة الاستعمار الفرنسي أين شهد المجتمع بداية مرحلة من التحولات التي ارتبطت بظروف الاستعمار والمقاومة الشعبية ومحاولة طمس الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وهو ما انعكس على المجتمع المدني الذي بدأت مؤسساته التقليدية تتلاشى بالتدرج، مع أنها لم تختف نهائيا ولا يزال العديد منها قائما في المجتمع الجزائري الحديث، وفي أواخر القرن التاسع عشر بدأت بعض التشكيلات المدنية الحديثة في الظهور (جمعيات، نوادي، أحزاب...)، والتي برزت

(1): المرجع نفسه، ص4.

إلى الوجود بشكل جلي وكبير خاصة في العقود الأولى من القرن العشرين مثل حزب نجم شمال إفريقيا، حزب الشعب، جمعية العلماء المسلمين، وغيرها من المنظمات التي برزت على الساحة السياسية والاجتماعية الجزائرية بدايات القرن العشرين، والتي كانت جهودها موجهة بشكل أساسي إلى مواجهة الدولة المستعمرة ومحاولة التخفيف من معاناة الفئات الشعبية العريضة المقهورة، والسعي نحو تحقيق الثورة والاستقلال، وقد أسهمت هذه التنظيمات بشكل كبير في الحفاظ على مقومات الأمة والدعم الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع، وكذا في تعبئة الجهود الشعبية في الكفاح ضد المستعمر.

لم تظهر الحاجة إلى وجود مجتمع مدني في الجزائر المستقلة حديثا، حيث تبنت الدولة النظام الاشتراكي الذي يحمل في طياته شعارات العدالة والمساواة والتعاون... الخ، مما جعل مؤسسات المجتمع المدني تتلاشى بانتفاء أسباب وجودها (على الأقل ظاهريا)، وفي ظل دولة تسلطية تفرض وصايتها على الشعب في كل صغيرة وكبيرة، وتقيد حريته في التعبير والمبادرة وتشكيل المنظمات الشعبية المستقلة، وحتى تلك المنظمات القليلة التي كانت قائمة منذ الاستقلال حتى الثمانينيات كانت خاضعة للحزب الحاكم وتابعة له. لقد فقد المجتمع المدني في هذه المرحلة من تاريخ الجزائر مجمل مقوماته، في ظل روح الاتكالية لدى الشعب والتي خلقتها ممارسات الدولة الوصية على شعب غير واع وغير ناضج سياسيا وغير قادر على المساهمة في تسيير شؤونه، وخاصة في إطار اقتصاد ريعي يعتمد على البترول الذي كانت أسعاره في أعلى مستوياتها. لم تظهر الحاجة إلى وجود تنظيمات توازي عمل الدولة ومجهوداتها وتملأ الفراغ الذي تعجز الدولة عن الوصول إليه وتغطيته، وتساهم إلى جانبها في تحديد وتطبيق مسارات الدولة وتوجيهاتها، لذا لم تبق في الساحة سوى قلة من المنظمات الجماهيرية التابعة للإدارة المركزية للحزب الحاكم، وهو ما يجعلها تخرج من نطاق المجتمع المدني لتدخل في إطار ما يسميه دليل منظمات المجتمع المدني "المؤسسات شبه

المدنية"⁽¹⁾، إلى جانب المؤسسات التقليدية العرفية التي عرفها المجتمع الجزائري منذ القدم والتي ينحصر نشاطها عموما في مستويات محلية ضيقة، إلى جانب بعض التشكيلات السياسية السرية.

شكلت أحداث أكتوبر 1988 تحولا تاريخيا في مسار المجتمع المدني الجزائري؛ حيث فسخ الدستور الجديد (1998) مجالا لانتعاش المجتمع المدني إذ أقر التعددية الحزبية، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير... وتبنت الدولة مشروع التحول الديمقراطي الذي كان عاملا أساسيا في إثارة الاهتمام بفكرة المجتمع المدني، وانتشاره الواسع كمفهوم على مستوى الخطاب الفكري والسياسي والإعلامي، وخاصة على مستوى وسائل الإعلام المفرنسة، بل وحتى السلطة في حد ذاتها⁽²⁾. لقد انسحبت الدولة من العديد من المجالات التي كانت تشغلها وتفرض فيها هيمنتها ووصايتها على المجتمع، تاركة المجال فارغا وراءها، لتشغله العديد من التنظيمات التي ظهرت وتزايدت بشكل سريع حتى بلغت في وقت قياسي حجما مذهلا، إذ تشير بعض الأرقام إلى وجود ما يقرب من خمس وعشرين ألف منظمة أو جمعية غير حكومي الجزائر أواخر الثمانينات، مقابل سبعين ألف منظمة غير حكومية في الوطن العربي كله⁽³⁾. غير أن غالبية هذه التنظيمات صغيرة الحجم تمارس نشاطها على مستويات محلية، في حدود إمكانياتها المادية والفنية المحدودة. ونظرا لعدم ترسخ التجربة الديمقراطية الحديثة في الثقافة الجزائرية فإنها لم تنعكس على مستوى الممارسة الواقعية سواء من طرف الشعب أو حتى السلطة ذاتها، ولم تسمح الدولة الديمقراطية ظاهريا والتي لم تزل تحتفظ في طياتها بممارسات الدولة التسلطية للمجتمع المدني بالمساهمة بشكل جدي وفعال في صناعة القرار وفي التأثير على الساحة السياسية وممارسة مختلف الأدوار التي يفترض بها أن تؤديها في المجتمع.

(1): استخدم دليل منظمات المجتمع المدني في الأردن مصطلح مؤسسات شبه مدنية للتعبير عن المؤسسات التي تقع على حواف المجتمع المدني وهي تلك التي لا تنطبق عليها مواصفات منظمات المجتمع المدني لكنها تقوم بأعمال ذات صلة وثيقة بالمجتمع المدني مثل المؤسسات ذات النفع العام وغيرها. أنظر: هاني حوراني وآخرون: دليل منظمات المجتمع المدني: تحرير حسين أبو رمان 2000. <http://www.undp-pogar.org/arabic/thems/civil/>

(2): عبد الناصر جابي: النظام السياسي الجزائري. المجتمع المدني بين السياسة والانتقال، مقال في كتاب: وعي المجتمع بذاته، عن المجتمع المدني في المغرب العربي، إشراف عبد الله حمودي، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 1998، ص 200.

(3): سعد الدين إبراهيم: مرجع سبق ذكره، ص 22.

وتعتبر الحركات الإسلامية من أهم التنظيمات التي شغلت مساحة هامة من الفراغ الذي أفرزه تخلي الدولة عن أدوارها الرعائية، إذ اكتسحت الساحة السياسية وحتى الاجتماعية بقوة بعد الإقرار بالتعددية الحزبية، والتي كان نجاحها المرتقب في أولى انتخابات ديمقراطية (1991) سببا في انتكاس التجربة الديمقراطية الوليدة، واشتعال فتيل الأزمة التي أدخلت الجزائر في "عشرية سوداء" عانت فيها الجزائر ظروفًا صعبة على جميع المستويات والأصعدة، وكانت فيها الحاجة جد ملحة لمجتمع مدني قوي يدعم جهود الدولة ويقوم بما عجزت عنه في حل المشاكل المتفاقمة في المجتمع، في حين كان جل تركيز الدولة على معالجة الأزمة على الصعيد الأمني.

لقد تميز المجتمع المدني الجزائري حتى بداية الألفية الثانية بالحجم الكبير سواء على مستوى الجمعيات التي بلغت فيما تشير إليه بعض الأرقام إلى سبع وخمسين ألف (57000) جمعية اجتماعية⁽¹⁾، أو على مستوى الأحزاب التي يقارب عددها الستين حزبا، وغيرها من مختلف المؤسسات المدنية، دون إهمال المؤسسات التقليدية التي لازالت موجودة رغم تضائل حجمها ودورها. غير أن هذا الحديث عن تزايد حجم المجتمع المدني لا يمكن بالضرورة إسقاطه على حجم نشاطه أو تأثيره في المجتمع، فهو مع هذا الحجم يعاني العديد من الصعوبات التي تحد من تأثيره.

(1): طاهر حسين: الجزائر. الآليات المؤسساتية لترقية المرأة.

<http://www.amanjordan.org/arabic-news/wmview.php?Artid=7400>.

خاتمة:

أخذ المجتمع المدني على المستوى الفكري بعدا مرنا ومطاطا؛ فهو منذ ظهوره في القرن السابع عشر إلى يومنا هذا جسد مفاهيم مختلفة باختلاف الزمان والمكان وحتى الأشخاص، غير أن الثابت فيه هو جملة من المقومات التي تتضمن الحرية والاستقلالية والتنظيم الجمعي وتجسيد التسامح والاختلاف والحل السلمي للصراع، إلى جانب السعي نحو تحقيق أهداف مختلفة تخدم المجتمع ومختلف جماعاته في شتى المجالات.

إن الأهمية التي يحتلها المجتمع المدني بمؤسساته التي تمارس أدوارا هامة في المجتمع كالتمثيل والتنشئة والضبط، جعلت منه العمود الفقري للنظام الاجتماعي في البلدان الغربية المتقدمة، والتي يملك فيها المجتمع المدني من الفعالية والتأثير على مستويات اتخاذ القرار، وكذا على التعبئة والتنظيم والتوجيه للجهود الشعبية التطوعية بما يجعله يوازي قوة الدولة ويشاركها في اتخاذ القرار، ويحد من تسلطها، ويكمل جهودها في المسار التنموي. غير أنه في البلدان العربية يعاني التذبذب والضعف وتسلط الدولة، ورغم الحجم الكبير لتنظيمات المجتمع المدني إلا أن دورها يتناقض مع حجمها، فهي لا تكاد تحدث تأثيرات معتبرة في الساحة الاجتماعية أو السياسية وهو ضعف يرجع إلى الظروف السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تتميز بها المجتمعات العربية عموما بما فيها الجزائر، على عكس الدور البناء والهام الذي مارسته المؤسسات المدنية التقليدية في المجتمع العربي الإسلامي منذ القديم، والذي تقلص وجوده وتلاشى دوره بظهور المؤسسات الحديثة وخاصة في المناطق الحضرية.

إن قوة وفعالية مؤسسات المجتمع المدني التي خبرتها التجربة العربية القديمة والممارسة الغربية الحديثة، تنعكس على مستوى التطور والتنمية السياسية

الديمقراطية والتنمية الاجتماعية من خلال تجسيدها للمشاركة الشعبية وترسيخ روح المسؤولية والاعتماد على النفس في حل مشكلات المجتمعات. ومن خلال الفصل الموالى سنحاول التطرق إلى التنمية المحلية وكذا المشاركة الشعبية -والتي ترتبط إلى حد كبير بالمجتمع المدني- وأهميتها في التنمية المحلية للمجتمع.